

المجلس السياسي للجنة المتوسط في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

ميثاق

نصرة للحكومة الديمقراطية في منطقة البحر المتوسط

نحن المنتخبون الآتون من 27 بلداً متوسطياً والمجتمعون في إطار المجلس السياسي للجنة المتوسط التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

إذ نؤكد أن الديمقراطية يجب أن تتطلع دوماً إلى ترسيخ المساواة ما بين الرجال والنساء، واحترام التنوع الثقافي والعرقي والديني، وبشكلٍ أعم كل الحقوق كما أوردتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذ ندرك خيبة أمل شعوبنا ونفاذ صبرها بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على ثورات المواطنين التي ولدت آمالاً كبيرة بحلول عهدٍ جديد من الديمقراطية.

وإذ نعرب عن قناعتنا بضرورة إيجاد أجوبة سريعة لتطلعات المواطنين الشرعية إلى العيش بكرامة وحرية ومساواة .

وإذ نعتقد أن الديمقراطية الحقيقية تستدعي اللامركزية والعمل على أساس المناطق، لأن تنظيم السلطات العامة على مستوى الأقاليم والمناطق شرط أساسي لإرساء ديمقراطية تشاركية ومواطنة كاملة.

وإذ نلاحظ أن الصراعات التي تعصف بمناطقنا، تُدخل شعوبنا في دوامةٍ من المعاناة، وانعدام الأمن والفقر.

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بثقافة الحوار التي تشكل الأداة الحقيقية لإحلال السلام في المتوسط.

وإذ نشدد في هذا الإطار على ضرورة اتباع نهجاً سياسية جديدة من أجل إخراج الشرق الأوسط من أزمةٍ طال أمدها، ومن أجل منح الشعب الفلسطيني آفاقاً مستقبلية فعلية.

وإذ نعي أن حجم التحديات المرتبطة بالأزمة الاقتصادية وبالتحولات السياسية والاجتماعية وكذلك الأمر بالصراعات المستمرة يتطلب عقداً جديداً للحكومة الديمقراطية يُشرك كل الأطراف المعنية.

وإذ نعرب عن قناعتنا بأن هذا الطموح الكبير لأجل المتوسط يتطلب موقفاً نضالياً وحازماً، وبأنه وبعيداً عن النقاشات السياسية الدولية، يجب أن نسترشد بهدف واحد ألا وهو دعم تطلعات الشعوب.

نلتزم نحن منتخبو المجلس السياسي للجنة المتوسط التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة بما يلي:

تعزيز الحوكمة الديمقراطية والعمل بشفافية في مناطقنا لإعادة الثقة في العمل السياسي لمصلحة الجميع ولإحلال العدالة الاجتماعية، وذلك عبر تحمل مسؤولياتنا.

توعية الشعوب على عمليات اللامركزية وإرساء الديمقراطية، والاستجابة للحاجة إلى توفير خدمات عامة فعالة في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

مواكبة المجتمع المدني بغية إقامة وتمتين حوارٍ دائمٍ وبثاءٍ معه من أجل تنفيذ السياسات العامة، وضمان المناصفة عبر تشجيع انخراط النساء والشباب في هذا الحوار.

الاستجابة لتطلعات الشباب الطامحين إلى الإضطلاع بدورهم الكامل في الحياة الاقتصادية عبر العمل على تشجيع الإدماج، والعمل والريادة الاقتصادية.

التوسط لدى المجتمع الدولي لكي يكتف عملُه من أجل إحلال السلم والاستقرار وتحقيق التنمية في مناطق النزاعات، وتقديم المساعدة للمناطق التي تستقبل لاجئي الحرب.

الإفادة من شراكات التعاون في ما بيننا كفرصةٍ لإيجاد سبلٍ مبتكرة، وتعزيز التضامن بين الشعوب وأيضاً بين المناطق، والمساهمة في عملية بناء السلام.

متابعة تطور الديمقراطية المحلية والحوكمة الديمقراطية داخل المجلس السياسي للجنة المتوسط التابعة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة طبقاً للإعلان السياسي للسلطات المحلية والإقليمية المتوسطة المجتمعة في مرسيليا في 3 و4 نيسان/ أبريل 2013.

وسيتّم إشراك الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية (ARLEM) التي تتمتع بصفة المراقب بأعمال المجلس السياسي حرصاً على تكامل الأنشطة ما بين الإثنين.

وفي المقابل، إن هذا الالتزام من قبل المنتخبين المحليين والإقليميين يقتضي ما يلي:

➤ تسريع الدول لعملية اللامركزية وتعميقها، ومنح السلطات المحلية والإقليمية الإستقلالية والصلاحيات والموارد المالية التي تمكّنها من أداء واجباتها تجاه السكان.

➤ تعزيز الشركاء الماليين إلى حدّ كبير لمساعداتهم المقدّمة إلى الدول والسلطات المحلية والإقليمية والسكان، وترسيخ مبدأ الحوكمة الديمقراطية في صلب سياساتهم.

➤ إشراك المنتخبين المحليين والإقليميين في كافة المبادرات المتعددة الأطراف والهادفة إلى إنماء المنطقة، وبخاصة تلك التي ترمي إلى تنفيذ مشترك لإستراتيجية اتّساقٍ حقيقي في منطقة المتوسط.

➤ انتظام شركائنا الدوليين في إطار شبكةٍ أو مجموعة ضغطٍ لحث الحكومات وصانعي القرار السياسي في البلدان التي تشهد حروباً على الإستجابة لمطالب شعوبهم لإحقاق الحرية والعدالة.